

قانون معدل لقانون الجريدة الرسمية

قانون

مشروع

قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٣

قانون معدل لقانون الجريدة الرسمية

المادة (١)- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجريدة الرسمية لسنة ٢٠٢٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٤٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما ترجمة عليه من تعديل قانوناً واحداً وي العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

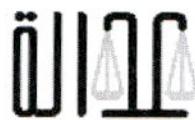
المادة (٢)- تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على النحو التالي:-
أولاً: باعتبار ما ورد فيها الفقرة (أ) منها.

ثانياً: بإضافة الفقرتين (ب) و(ج) إليها بالنصين التاليين:-

ب- يقصد بالنشر أيهما ورد في هذا القانون النشر الورقي أو الإلكتروني بالطريقة التي يقرها رئيس الوزراء وفقاً لمقتضيات الحاجة.

ج- يكون للنشر الإلكتروني الحجية القانونية ذاتها المقررة للنشر الورقي.





قانون الجريدة الرسمية رقم 29 لسنة 1949

المنشور على الصفحة 140 من عدد الجريدة الرسمية رقم 983 بتاريخ 16/5/1949

المادة 1

يسمى هذا القانون (قانون الجريدة الرسمية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 2

تؤسس جريدة رسمية في المملكة الاردنية الهاشمية باسم الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية وينشر فيها جميع القوانين والأنظمة والمقررات والأوامر والبلاغات والاعلانات الرسمية وما شابهها من المعاملات الرسمية.

المادة 3

يجوز نشر اعلانات المحاكم والاعلانات التي تصدرها الدوائر الرسمية لمصلحة الاشخاص باجور يعين تعريفتها وزير المالية.

المادة 4

تصدر الجريدة مرتين في الشهر فقط ويجوز لرئيس الوزراء ان يأمر باصدار عدد ممتاز إذا أحوجت الضرورة لذلك.

المادة 5

ترسل الجريدة مجانا الى الدوائر الرسمية واعضاء مجلس الامة والموظفين والمخاترين الذين يقرر وزير الداخلية ارسالها اليهم.

المادة 6

تجوز مبادلة الجريدة الرسمية بالجرائد الأخرى بموافقة رئيس الوزراء.

المادة 7

يعين وزير المالية بدل الاشتراك السنوي او النصف السنوي وثمن العدد الواحد ويجوز لاي كان ان يشتراك في الجريدة الرسمية بشرط ان يدفع بدل الاشتراك سلفاً .

المادة 8

يعين رئيس الوزراء مديرًا للجريدة ويجوز له أن يندب أحد الموظفين للقيام بوظيفة المدير ويكون مسؤولاً عن إعدادها للطبع وتتولى وزارة المالية توزيعها وتحصيل بدل الاشتراكات فيها.

المادة 9

يلغى قانون الجريدة الرسمية المنشور في العدد 140 من الجريدة الرسمية.

المادة 10

رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير المالية مكلفوون بانفاذ هذا القانون.